بعد استقالة الحكومة وتكرار نفس المصير في انعقادها

جلسات مجلس الأمة من دون حكومة ..وانفراجة قريبة

مصادر لـ«الصباح»: أزمة الانعقاد لن تطول ومنتصف مارس سيشهد حلا للموضوع

الحكومة المقبلة ستكون حكومة إنجاز وسيتم تشكيلها على أساس «تكنوقراطي»

19 رسالة واردة و88 شكوى وعريضة واستجوابان على جدول أعمال مجلس الأمة

في الوقت الذي يتوقع أن تلاقي جلسة مجلس الأمة غدا مصير نظيراتها السابقة بسبب عدم حضور الحكومة، رجحت مصادر موثوقة بأن أزمة انعقاد الجلسات من دون حكومة لن تطول.

وقالت المصادر إن شهر مارس المقبل سيشهد في أوله تشكيل حكومة جديدة؛ ليعود انعقاد الجلسات كالمعتاد.

ورجحت المصادر أن الجلسات ستنتظم بحضور الحكومة الجديدة من منتصف مارس المقبل، مشيرة إلى أن الحكومة المقبلة ستكون حكومة إنجاز، وسيتم تشكيلها على أساس «تكنوقراطي»؛ لتمارس مهام عملها بمهنية وكفاءة عاليتين.

ويعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية غدا وبعد غد للنظر في جدول الأعمال المكون من 15 بنداً و 42 فقرة.

ومدرج على جدول الأعمال 19 رسالة واردة و88 شكوى وعريضة، واستجوابا وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الموجه من النائب مبارك الحجرف، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الموجه من النائبة د. جنان بوشهري.

ويحتوي الجدول على تقرير لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري بشأن الصيغة المقترحة عن دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر.

ويشتمل جدول الأعمال على المداولة الثانية لمشروع قانون بشأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصادياً، وتقارير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، تتعلق بإنشاء شركة تسويق المحاصيل الزراعية، وتعديل قانون التأمينات، واسترداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني من البنوك وشراء القروض المستحقة على المواطنين وإسقاط فوائدها، ونقابة غرفة التجارة، وتحويل مؤسسة الخطوط الجوية إلى شركة مساهمة.

ويحتوي الجدول على 3 تقارير من لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، بشأن تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة فيما يتعلق بالمفوضية العليا وقانون إعادة تحديد الدوائر الانتخابية فيما يتعلق بالقوائم النسبية.

وأدرج على جدول الأعمال تقرير لجنة الشؤون التشريعية بتعديل قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية فيما يتعلق برد الاعتبار وتقرير اللجنة المالية بتعديل قانون المناقصات فيما يتعلق بإلغاء الوكيل المحلي، وتقرير لجنة الشؤون التعليمية بشأن مكافأة الطلبة.

ومدرج على الجدول 3 طلبات للمناقشة بشأن تصويب الخلل في أداء مكتب منظمة الصحة العالمية للصالح العام، وتسكين المناصب القيادية والأسس والمعايير التي تتبعها الحكومة في التعيينات.

جلسات مجلس الأمة من دون حكومة ..انفراجة قريبة

أكد أنه إذا لم يتم تغيير النهج السابق سيكون الوضع أسوأ في المرحلة المقبلة

عاشور: لاتوجد مشكلة سيولة لدى الحكومة والدخل غير النفطي بات يزيد عن الإيرادات النفطية

17 اقتراحا بتعديل قانون «ذوي الإعاقة» تنتهي منها اللجنة الأسبوع المقبل

قال رئيس لجنة شؤون ذوي الإعاقة النائب صالح عاشور إن اللجنة ستنتهي الأسبوع المقبل من إعداد التقرير النهائي بشأن تعديل قانون ذوي الإعاقة إذا جاءت باقي الردود من «التأمينات».

وأضاف أنه سيتم رفع التقرير إلى المجلس في ثاني أوثالث اجتماع للمجلس بعد مناقشة قوانين غرفة التجارة وزيادة معاشات المتقاعدين.

وأكد عاشور في لقاء مع برنامج نبض اللجان الذي أذيع بتلفزيون المجلس عدم وجود مشكلة في السيولة لدى الدولة، مبينا أن الإيرادات غير النفطية باتت تزيد عن الإيرادات النفطية كما يمكن للدولة جذب استثمارات كثيرة لكنها لم تخطو خطوة عملية حقيقية واحدة في هذا المجال .

وأضاف عاشور إن الغاء الوكيل المحلي سيجعلنا نتجاوز المشكلات الموجودة في الطرق والخدمات إذا كانت لدينا رؤية حقيقية لإصلاح البلد.

وشدد على أن الكويت إذا لم يتم فيها التغيير عن النهج السابق سيكون الوضع أسوأ في المرحلة المقبلة.

وقال عاشور إن هناك مؤشرات تبين أن الدولة تهتم بمواطنيها وشعبها وان هذه الدولة متحضرة من أهمها الاهتمام بالخدمات والتكنولوجيا والتعليم، وأيضا هناك مؤشرات اجتماعية وإنسانية منها الاهتمام بفئة ذوي الإعاقة.

وأضاف أن الدولة كلما اهتمت أكثر بهذه الفئة التي تحتاج الرعاية والاهتمام فإنها تصنف بأنها من الدول المتحضرة، إضافة إلى الاهتمام بقضايا المرأة والطفل.

وبين عاشور أن الكويت خطت خطوات مهمة في هذا المجال بإقرار القانون رقم 8 لسنة 2010 الذي يبرز دور الكويت الإنساني، موضحا أن هذا القانون يعتبر بداية الاهتمام بفئة ذوي الإعاقة.

ولفت عاشور إلى أن القوانين المهمة تحتاج بين فترة وأخرى إلى مراجعة بحيث تتضح جوانب النقص من خلال تطبيق القانون، وتعديله لمعالجة هذا النقص، مثل قوانين الرياضة والتأمينات الاجتماعية وذوي الإعاقة.

«المالية» قدمت رسالة واردة بأنها لا تستطيع تقديم تقرير بشأن المادة 80 ما لم تصل إليها معلومات واضحة

وأوضح عاشور أن أحد المؤشرات على وجود قصور في قانون ذوي الإعاقة هو تقديم 17 اقتراحا بالتعديل على القانون من 22 نائبا، مبينا أن هذا مؤشر على أن القانون يحتاج تعديلا.

وقال إن لجنة شؤون ذوي الإعاقة عقدت 13 اجتماعا مع الجهات الحكومية المختصة وجمعيات النفع العام، وتمت مناقشة التعديلات المطلوبة معهم وتم إقرار بعضها، والبعض الآخر تتم مراجعته مع الجهات الحكومية المختصة.

وذكر أن اللجنة ستنتهي الأسبوع المقبل من إعداد التقرير النهائي بشأن تعديل قانون ذوي الإعاقة إذا جاءت الردود من الجهات الحكومية، وسيتم رفع التقرير إلى المجلس في ثاني أوثالث اجتماع للمجلس بعد مناقشة قوانين غرفة التجارة وزيادة معاشات المتقاعدين.

وحول أبرز الملاحظات على القانون قال عاشور إن الرعاية والاهتمام بذوي الإعاقة في فترة معينة كانت دون مستوى طموح واحتياجات هذه الفئة.

وبين ان اللجنة قامت بوضع بريد إلكتروني ورقم واتس أب لتلقي الشكاوى، مشيرا إلى أنه وصل للجنة 250 شكوى تركزت حول قلة الموظفين وعدم وجود مختصين في بعض الجوانب مثل الصم والبكم، وتم تدارك وعلاج هذه الشكاوى.

وقال عاشور إن القانون ينص على إلزام جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية بإنشاء مكتب لمتابعة قضايا ذوي الإعاقة وتوجيههم، لكن إلى الآن لم تقم كثير من الجهات بذلك رغم مرور 12 سنة على إقرار القانون.

وأوضح أن وزارة التربية ومؤسسة الرعاية السكنية وعدد من الجهات بدأت في إنشاء هذه المكاتب التي كان يجب أن يتم إنشاؤها منذ 10 سنوات على الأقل.

وقال عاشور إنه في هيئة شؤون ذوي الإعاقة توجد لجنة أصدقاء المعاقين تتابع تنفيذ القانون وتم منحهم- إضافة لبعض موظفي الهيئة- صفة الضبطية القضائية ودخول المواقع العامة وإحالة حالات عدم تنفيذ القانون إلى الجهات القضائية.

وأشار إلى أن هذا الأمر سيقلل كثيرا من المشكلات الموجودة والتي يعاني منها ذوو الإعاقة.

وأكد عاشور أن القانون واجب النفاذ وملزم، وأن الجهات المختلفة تجتهد في التطبيق لكن لديهم بعض جوانب النقص و»نأمل أن تنتهي».

ولفت عاشور إلى أن المشكلة الأهم في هذا المجال هي عدم الاستقرار السياسي، مبينا أنه منذ 3 سنوات لا يوجد مدير عام للهيئة ولا نائب للمدير العام ولا مختصون في كثير من الجوانب.

وأوضح أنه قبل أسبوع تم تعيين مدير عام ونائب له لكن لازال هناك نقص في المختصين.

وأكد عاشور أنه بعد إقرار التعديلات على قانون الأشخاص ذوي الإعاقة ستبدأ مرحلة جديدة نوعية في تنفيذ القانون تختلف عن المراحل السابقة.

وحول أبرز التعديلات على القانون قال عاشور إن اللجنة ركزت على الجانب التعليمي بالدرجة الأولى وأيضا جانب توفير الخدمات مثل التأهيل والتدريب وكذلك تم إدخال تعديلات لمعالجة أوجه القصور في المزايا المالية الموجودة بالفعل.

وذكر عاشور أنه في الجانب التعليمي تم التركيز على معالجة صعوبات التعلم وبطيئي التعلم، مضيفا أنه تم إدخال فئات الطيف الموحد ضمن القانون، حيث تحتاج هذه الفئة إلى مناهج تعليمية خاصة.

وأضاف أن فئة الطيف الموحد كانت تدرس في مراحل معينة من دون منحهم شهادات وفي القانون الجديد نص على ضرورة منحهم شهادات بما درسوه لأن البعض منهم يكمل دراسته في دول الخليج وفي الخارج.

وأوضح أنه من بين التعديلات أيضا أن اللجنة توصلت إلى تفاهم مع وزارة التربية وهيئة ذوي الإعاقة على تخصيص 50 مقعدا في البعثات الخارجية لإعداد مختصين في هذا المجال كالمعلمين والأطباء والمدربين.

وأشار إلى أن لجنة من وزارة التربية وهيئة شؤون ذوي الإعاقة ستقوم بالإشراف على هذه البعثات التي تتضمن مناهج ودورات متخصصة بعد الثانوية العامة لتخريج مختصين في مجال ذوي الإعاقة.

وأوضح أنه من ضمن التعديلات كذلك إلزام المستشفيات بإنشاء مراكز خاصة لذوي الإعاقة وتوفير دور رعاية للحالات المستعصية.

وبين أن القانون الجديد نص على منع جميع صور الإساءة والاستغلال لذوي الإعاقة سواء في العمل أو في الأماكن العامة والخاصة.

وأوضح أن القانون أجاز في حالات الإعاقة الشديدة أن تمنح الرعاية لشخصين، كما نص على أن يكون التقاعد للمعاق ومن يقوم بالرعاية بعد 15 سنة للإعاقة المتوسطة و10سنوات للإعاقة الشديدة ، وأن يمنح الراتب كاملا بحيث لايزيد عن 2700 دينار.

كما نص على مراجعة مخصصات المعاقين كل 3 سنوات، وأيضا إعفاء ذوي الإعاقة من الرسوم والضرائب.

وأضاف عاشور أن القانون ألزم المكلفين برعاية ذوي الإعاقة بالحصول على دورات لتعلم كيفية رعاية المعاق وتعلم لغة الإشارة.

وأوضح عاشور أن القانون يشمل أبناء الكويتية والأم الكويتية التي ترعى معاقا غير كويتي، وأبناء الكويتية لرعاية أم غير كويتية والكويتي المكلف برعاية زوج أو زوجة غير كويتية.

وأوضح عاشور أن هناك توافقا نيابيا على التعديلات لكننا ننتظر رأي بنك الائتمان ومؤسسة الرعاية السكنية، والتأمينات في شمول المعلمين في جامعة الكويت وهيئة التعليم التطبيقي بالحصول على مكافأة نهاية الخدمة وعددهم لا يتجاوز 60 شخصا.

عاشور خلال لقائه مع تلفزيون المجلس

إلغاء الوكيل المحلي سيجعلنا نتجاوز مشكلات الطرق والخدمات إذا كان لدينا رؤية حقيقية لإصلاح البلد

وشرح عاشور بصفته مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية آخر التطورات فيما يخص القوانين التي رفعتها اللجنة إلى مجلس الأمة، وقال إن اللجنة أدرجت 7 تقارير على جدول أعمال المجلس وستكون هذه القوانين أول شئ تقابله الحكومة الجديدة، لأنها مدرجة على جدول الأعمال.

وأوضح ان هناك سوء فهم لقانون شراء القروض الذي قدمته اللجنة ، مشيرا إلى أن القانون يقضي بشراء القروض وليس إسقاط القروض كما يشاع.

وبين انه طبقا لهذا القانون تقوم الحكومة بشراء أصل الدين وتسقط فوائد القرض ويقوم المدين بسداد أصل القرض فقط من خلال علاوة غلاء المعيشة بقيمة 120 دينارا شهريا.

وأكد عاشور أن التكلفة على المال العام ستكون قليلة جدا، مشيرا إلى أن القروض الاستهلاكية لاتتعدى 1.9 مليار دينار.

وقال إن من يريدون تشويه القانون أشاعوا أن القروض تبلغ 14 مليارا، موضحا أن هذا المبلغ يشمل جميع أنواع القروض وليس القروض الاستهلاكية فقط.

ولفت عاشور إلى أن من هو غير مقتنع بالقانون يشيع أنه لا يحقق العدالة أو المساواة بينما هذا القانون إنساني يخفف الأعباء المالية على المواطن وأصحاب الدخل المحدود في ظل ارتفاع التضخم وعدم زيادة الرواتب.

وأكد عاشور أنه آن الأوان كي تنظر الحكومة في القضايا المرتبطة بمعيشة المواطن مع وجود فوائض مالية.

وأشار إلى أن مهمة أي حكومة رفع مستوى معيشة المواطن وزيادة الخدمات وتخفيف الأعباء المالية عليه لكن الحكومة لم تخطو أي خطوة في هذا المجال.

وبشأن توافر السيولة المالية لدى الحكومة قال عاشور إنه في آخر 3 سنوات أصبح الدخل من الاستثمارات الخارجية يفوق الإيرادات النفطية، ويمكن للإيرادات غير النفطية أن تسير شؤون الدولة بالكامل من دون الحاجة للدخل من النفط، «وأتحدى أي أحد يقول عكس ذلك».

وأكد عاشور عدم وجود مشكلة في السيولة لدى الدولة، مبينا أن الإيرادات غير النفطية باتت تزيد عن الإيرادات النفطية كما يمكن للدولة جذب استثمارات كثيرة لكنها لم تخطو خطوة عملية حقيقية واحدة في هذا المجال.

وأشار إلى أن الاستثمار في الجزر يجلب المليارات وإعادة تقييم رسوم أراضي الدولة يجلب المليارات، كما أن تخفيف بعض الدعومات يوفر أكثر من ملياري دينار للدولة.

وأضاف أن الدولة لديها طرق كثيرة لزيادة إيراداتها غير النفطية والإنفاق على الخدمات من دون أي مشكلة.

وذكر أن الدولة لديها 7.5 مليار دينار ودائع في البنوك المحلية، وكان لديها ودائع في بنوك أجنبية ومنها بنوك أميركية اشترطت عدم دفع أي فوائد على الأموال التي تودع لديها وأن تكون فقط كخزينة لهذه الأموال.

وحول البديل الاستراتيجي وتطوراته قال عاشور إنه من أهم المشاريع الحكومية، وتقدمت به الحكومة عام 2016 وتمت مناقشته ورفعه إلى المجلس لكن تم سحبه وإعادته إلى اللجنة.

وأضاف أنه في المجلس الحالي وعند أول مناقشة مع الحكومة الجديدة لهذ القانون في اللجنة قامت الحكومة بسحبه لتعديله بما يتواكب مع سلم الرواتب وطلبت مهلة شهرا لكن دخلنا في الشهر الرابع ولم تقدم الحكومة أي شيء.

وبين عاشور أن البديل الاستراتيجي يصحح سلم الرواتب ويقلل الفروقات ويساوي بين أصحاب الشهادات بحيث تكون رواتبهم متقاربة وبالتالي يقلل من طلبات النقل بين الجهات.

وقال إن هذا المشروع بالإضافة إلى مشروع قانون تنظيم تعيين المناصب القيادية بحيث تكون لها ضوابط معينة سيساهمان في تجاوز كثير من المشاكل.

وحول قانون إلغاء الوكيل المحلي قال عاشور إنه سيمكن الحكومة من التعاقد مباشرة مع شركات من كوريا وغيرها لإنشاء طرق وبنية أساسية ويتيح التغلب على المشكلات الموجودة.

وبين أن الجميع يرى مشكلة الطرق الحالية وما ترتب عليها من خسائر في الأموال والأرواح للمواطنين.

وأكد أن واجهة أي دولة هي المطار والطرق والخدمات، مشيرا إلى أن المطار لا يقدم امتيازات مثل مطارات الدول المجاورة، وكذلك الطرق والخدمات والنظافة الكويت في آخر سلم دول المنطقة في هذه المجالات.

وأكد عاشور إن إلغاء الوكيل المحلي سيجعلنا نتجاوز المشكلات الموجودة إذا كانت لدينا رؤية حقيقية لإصلاح البلد، وقيادة حكومية لديها القرار الاستراتيجي.

ولفت عاشور إلى أن الدول المحيطة بنا ودول العالم الثالث لم يكن لديهم عصا سحرية ولم يقوموا بمعجزة ولكن كان لديهم برنامج وقرار بتنفيذ هذا البرنامج.

وأشار إلى أن دول النمور الآسيوية كانت دولا زراعية لكنهم أخذوا قرارا بالتحول وأصبحوا دولا صناعية متحضرة.

وبين أن أهم شيء ركزت عليه هذه الدول هو التعليم والخدمات، بينما نحن إلى الآن نناقش الوكيل المحلي والكفيل وأمورا هامشية.

وشدد عاشور على أنه إذا استمرت الكويت على النهج السابق في اختيار الوزراء والتعيينات والترقيات والبرنامج الحكومي وآليات تطبيقه ونظل «على طمام المرحوم» فلن نتغير.

وأضاف أن الكويت إذا لم يتم فيها تغيير النهج السابق سيكون الوضع أسوأ في المرحلة المقبلة.